AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الرابعة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 7- 8 فبراير 2019

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1133 (XXXIV) Add.6

تقرير الأعضاء الأفريقيين لفريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالمياه، جمهورية موريشيوس، جمهورية السنغال وجمهورية جنوب أفريقيا

عن

تحفيز العمل الفعال، والدعوة إلى الابتكار، والشراكات، واستثمار وتنفيذ المبادرات لضمان أمن المياه، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وتعزيز توفير فرص العمل والحد من العوامل الاقتصادية الاجتماعية الكامنة وراء البطالة والهجرة والنزوح

إطلاق البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه باعتباره مبادرة موروثة للفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه في أفريقيا لتنشيط الجهود الجارية لتنفيذ إعلان المؤتمر الصادر في يوليو 2008 (Assembly/AU/Decl.1(XI)) بشأن التزامات شرم الشيخ للتعجيل بتحقيق أهداف المياه والصرف الصحي في أفريقيا

أولا. معلومات أساسية

1. في أبريل 2016، أنشأ بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة وجيم يونج كيم رئيس مجموعة البنك الدولي فريقا رفيع المستوى معنيا بالمياه مكلفاً بمسؤولية مزدوجة تتمثل في تحفيز العمل الفعال، والدعوة إلى الابتكار، والشراكات، وتمويل وتنفيذ المبادرات الرامية إلى تحسين إدارة المياه وتقديم خدمات الصرف الصحي، فضلاً عن بناء مجتمعات واقتصادات أكثر استدامة ومرونة. ولضمان أعلى مستوى من القيادة السياسية، تمت دعوة 11 من رؤساء الدول والحكومات، بالإضافة إلى مستشار خاص، لقيادة الفريق لمدة عامين حتى مارس 2018. وكان رؤساء الدول والحكومات من أستراليا، بنجلاديش، المجر، الأردن، **موريشيوس (الرئيس المشارك)**، المكسيك (الرئيس المشارك)، هولندا، بيرو، **السنغال، جنوب أفريقيا** وطاجاكستان.
2. في 14 مارس 2018، أصدر الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه برنامجًا جديدًا للعمل المائي يدعو إلى اجراء تحول جوهري في طريقة إدارة العالم للمياه بحيث يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولاسيما الهدف رقم 6 منها. وأبرز هذا النداء الواضح الحاجة الملحة للسياسات القائمة على الأدلة والنهج المبتكرة على المستويات العالمية، والوطنية والمحلية لجعل إدارة المياه وخدمات المياه والصرف الصحي جذابة للاستثمار وأكثر قدرة على التكيف مع الكوارث. ودعا الفريق أيضا إلى وضع سياسات تسمح على الأقل بمضاعفة استثمارات البنية التحتية للمياه في السنوات الخمس القادمة. وتحدد الوثيقة الختامية للفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه نهجًا جديدًا لتحفيز التغيير وبناء الشراكات والتعاون، وتوضح السبب في اتباع نهج متكامل وشامل يضم جميع القطاعات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة.
3. على أساس التقرير التجميعي عن عملية التشاور الإقليمي الأفريقي بشأن المنتدى العالمي الثامن للمياه، طرح الأعضاء الأفريقيون في الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه- موريشيوس والسنغال وجنوب أفريقيا - **البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه** باعتباره مبادرة موروثة لدعم الاقليم لمواجهة التحدي الأساسي الذي تواجهه إدارة المياه في أفريقيا، وبالتالي تنشيط تنفيذ - من بين أمور أخرى - ***التزامات إعلان شرم الشيخ الصادر في يوليو 2008*** (***(Assembly/AU/Decl.1(XI))***) بشأن التعجيل بتحقيق أهداف المياه والصرف الصحي في أفريقيا، و***مقرر المؤتمر الصادر في يناير 2014*** (***Assembly AU.516 (XXII***) بشأن خطة عمل كيجالي لتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية، ***وإعلان سرت لعام 2004 (Ex/Assembly/AU/Decl.1(II))*** بشأن التنمية المتكاملة للزراعة والمياه في أفريقيا؛ ***وإعلان نجور بشأن أمن المياه والصرف الصحي والنظافة*** والمشاريع ذات الأولوية المتعلقة بالمياه في برنامج ***تطوير البنية التحتية في أفريقيا.***

ثانيا. البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه

4. يدعم البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه ويشجع الدول الأعضاء، على أساس طوعي، على تنفيذ نتائج فترة السنتين للفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير فرص العمل، وتشجيع التصنيع، وإطلاق مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة والقادرة على التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستثمارات في أمن المياه التي تعمل على تحقيق حصول الجميع على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي التي تدار بأمان في جميع أنحاء أفريقيا. من المتوقع أن يستفيد البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه من أكثر من 30 مليار دولار من الاستثمارات في الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، وأن يوفر بحلول 2030 ما لايقل عن 5 ملايين فرصة عمل: منها أربعة ملايين موجهة لصالح الفئات الضعيفة، والفقراء، والشباب، والنساء والفتيات. وفضلا عن ذلك، هناك تطلعات للفرص الاقتصادية الناجمة عن تنفيذ البرنامج الأفريقي للاستثمار في

المياه لإفادة 250 مليون شخص في أفريقيا والإسهام على نحو كبير في الجهود الجارية **لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية وعمليات نزوح السكان المرتبطة بالمياه في أفريقيا.**

5. في إطار تحقيق أهداف أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 والأولويات الخمس العليا للبنك الإفريقي للتنمية، وأجندة التنمية المستدامة 2030؛ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، سيدعم البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه الجهود الجارية لتفعيل الرؤية الأفريقية للمياه 2025 "***لأفريقيا حيث يوجد استخدام وإدارة منصفة ومستدامة للموارد المائية من أجل التخفيف من حدة الفقر، التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون الإقليمي والبيئة "*.**

6. **الهدف والغاية**

ألف- يتمثل الهدف من البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه في تحويل وتحسين التوقعات الاستثمارية لأمن المياه والصرف الصحي المستدام من أجل مجتمع مزدهر، وسلمي وعادل. ومن شأن هذا البرنامج أن يعزز حالة الأعمال التجارية للاستثمار في أمن المياه ومرونة المناخ، وتسهيل إعداد مشاريع قابلة للتمويل كأدوات لحفز النمو الاقتصادي التحويلي والمنصف والشامل. ومن شأن هذا البرنامج أن يروج لنماذج مبتكرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لاطلاق استثمارات القطاع الخاص في المياه، والطاقة والزراعة باعتبارها ركائز أساسية لأجندة أفريقيا للنمو والتنمية وتوفير فرص العمل.

باء) يتمثل الهدف في تعزيز توفير فرص العمل من خلال الاستثمارات المراعية للجنسين في مجال أمن المياه، والصرف الصحي المستدام، والتصنيع والتنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ. هناك حاجة ملحة للتغلب على تحديات معينة في تعبئة الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف الرؤية الأفريقية للمياه 2025 من أجل:

1) الخدمات الأساسية للإمداد بالمياه والصرف الصحي؛
2) إنتاجية المياه في الصناعة، والزراعة المروية، والطاقة، والسياحة والنقل، للحفاظ على البيئة وصيانتها.
3) استحداث الأدوات والمؤشرات المناسبة لقياس مساهمة المياه في التنمية، وبالتالي توفير أساس لإبراز الدور المحوري للموارد المائية باعتبارها عنصرا أساسيا في ظهور الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في أفريقيا.

جيم) من خلال تشجيع تطبيق مبادئ الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه بشأن تقييم المياه، ومن خلال الأنشطة الرامية إلى تحفيز التغيير، سيتم التركيز على الاستجابة للاختناقات الثلاثة المقبولة عموما في توفير البنية التحتية اللازمة لدعم النمو والتحول الاقتصادي في أفريقيا، وهي:

1) الحاجة إلى ضمانات للاستثمار في إدارة المياه، التي لا تشكل جوانبها الأساسية مسؤولية عامة فحسب، بل تتطلب أيضًا ما يتراوح بين 15 و25 عامًا من أجل تحقيق فوائد ملموسة؛
2) الحاجة إلى اجراء تحليلات اقتصادية متكاملة بقيادة الدول الأعضاء لتسليط الضوء على الدور المحوري للإدارة الفعالة للمياه وتوفير خدمات الصرف الصحي والخدمات ذات الصلة الملائمة في الاقتصاد وحيث تكون التنمية أكثر إلحاحاً لتسهيل النمو، و
3) الحاجة إلى إدارة فعالة للمعاملات لإتاحة ترجمة تخطيط التنمية ترجمة فعالة إلى أصول ملموسة للبنية التحتية والحلول ذات الصلة على حد سواء، مما يسهم في تحقيق النمو المستدام والازدهار للجميع.

7. **الأساس المنطقي: دراسة جدوى البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه**

ألف) في السنوات الأخيرة، تحُول تركيز معظم الحكومات في أفريقيا إلى الحاجة الملحة للتصنيع كخطوة أولى للنهوض بالنمو الاقتصادي، وأن يتم القيام بذلك بطريقة شاملة للتخفيف من الفقر المستمر. يتمثل الطموح في بناء اقتصادات قوية وتنافسية وقادرة على التكيف مع تغير المناخ وتسريع نمو إنتاجية العمل والعمالة، ونتيجة لذلك، تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وتحسين سبل العيش للجميع. وبالرغم من الإرادة السياسية الصريحة، فإنه لا تزال هناك العديد من العوائق التي تسببت في ركود الاستثمارات المطلوبة بشدة، ومن ثم حدوث فجوة تعيق البنية التحتية.

باء) بالمثل، تواجه الدول الأعضاء العديد من التحديات. وبحلول 2030، من المتوقع أن يصل عدد سكان أفريقيا إلى 1.6 مليار نسمة. ويُترجم ذلك إلى ضرورة إنتاج المزيد من الغذاء بما لايقل عن نسبة 50% وزيادة احتياجات المياه بمقدار عشرة أضعاف على الأقل لإنتاج الطاقة لدعم تحديث الاقتصادات والتقدم الاجتماعي. ومن شأن سرعة التوسع الحضري والتصنيع أن تؤدي على حد سواء إلى زيادة الطلب على المياه، وزيادة التدهور البيئي وتلوث المسطحات المائية على أساس الاتجاهات الحالية في توفير خدمات الصرف الصحي. وإلى جانب الآثار المتوقعة من تغير المناخ على توفر المياه، لا يمكن التهاون في تأكيد ضرورة حماية موارد المياه العذبة في أفريقيا وإدارتها بشكل أفضل لتجنب المخاطر والشكوك المتزايدة المحيطة بالإنتاجية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

جيم) تواجه الدول النامية الجزرية الصغيرة في أفريقيا، على وجه الخصوص، مخاطر كبيرة بسبب تعرضها للكوارث البيئية. فالعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه ارتفاع مستويات سطح البحر وتآكل السواحل، مما يهدد سلامتها الإقليمية، وفي بعض الحالات، وجودها ذاته. ويمكن لكارثة طبيعية واحدة - بسبب تأثيرها غير المتناسب بالنسبة للقدرات الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية - أن تدمر البنية الأساسية الحيوية، أو أن **تؤدي إلى نزوح عدد كبير من السكان الوطنيين** أو أن تؤثر على مسار النمو الاقتصادي المستدام لدولة ما. ويعد تغير المناخ مضاعفا للمخاطر حيث يفاقم التحديات الأمنية والإنمائية القائمة. إذ أن ارتفاع مستويات البحر، والشعب المرجانية وتزايد وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية يفاقم الظروف المؤدية إلى **نزوح وهجرة المجتمعات المحلية**. كما أنها تهدد بزيادة التوترات على الموارد والتأثير على الاستقرار المحلي والإقليمي. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحدي انعدام أمن الطاقة الناجم عن الاعتماد على الوقود الأحفوري الباهظ الثمن. إذ تبلغ تكلفة النفط لتوليد الكهرباء ثلث إجمالي فاتورة واردات الدول الجزرية الصغيرة النامية: أي ما يبلغ 10% في المتوسط من ناتجها المحلي الإجمالي! ويساهم حجم الدول الجزرية الصغيرة النامية في ضعفها. وكثيراً ما تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال المناطق الاقتصادية الخالصة التي تكون مساحتها أكبر من مناطق أراضيها، التحدي المتمثل في إدارة مصائد الأسماك ومنع الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، الذي يقوض الاقتصادات ويسهم في انعدام الأمن. والواقع، فإن حجم هذه الدول وقدراتها المحدودة يجعلها هدفاً للشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك تلك المرتبطة بالقرصنة أو الاتجار بالبشر، من بين أمور أخرى.

دال) بلغت الهجرة داخل أفريقيا وعبر المتوسط إلى جنوب أوروبا مستويات الأزمة، في جانب منها بسبب عدم الاستقرار السياسي في بعض أجزاء أفريقيا، ولكن أيضاً بسبب الافتقار عموما للفرص الاقتصادية وسوء تقديم الخدمات على المستوى المحلي.

هاء) إن العامل الموحِّد لكل هذه التحديات والفرص هو مياه أفريقيا ومواردها ذات الصلة. ينبغي لحكوماتنا، ومجتمعاتنا والقطاع الخاص اتخاذ إجراءات مدروسة لتغيير الطريقة التي نستخدم بها المياه ونديرها

لتحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي: ***"أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية، يقودها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية في الساحة العالمية ".***

واو) سعيا لتحقيق نمو سريع ومستدام في سياق تغير المناخ، ينبغي للدول الأعضاء أن تضع، على وجه السرعة، بنية تحتية مائية وإجراءات مؤسسية متعلقة بالمياه لتعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات الناجمة عن المخاطر المناخية. وتحتاج الفئات الضعيفة، ولاسيما النساء والشباب، إلى أنظمة اجتماعية وبيئية وإنمائية تتسم بالمرونة تجاه تغير المناخ. وتؤدي النظم المرنة إلى دعم نمو أفريقيا واستدامته مما يفضي إلى تحسين سبل العيش والنمو المستدام - على وجه الخصوص في الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث يكون بناء المرونة أمر أساسي للاستفادة الكاملة من قاعدة مواردها المحدودة في معظم الأحيان.

زاي) يعد النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أمرا بالغ الأهمية للحد من الفقر بشكل فعال، واستدامة النمو وبناء أفريقيا أكثر شمولا، سلمية ومزدهرة. وينطبق ذلك مباشرة على توفير فرص العمل، وتشجيع التصنيع وإطلاق التنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ وتحقيق الهدف رقم 6 من أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في أمن المياه. إن المرأة تتمتع بإمكانات هائلة كعوامل التغيير على هذه الجبهة. ومع ذلك، فإن التفاوتات المنهجية بشأن الأدوار والمسؤوليات القائمة على نوع الجنس في إدارة المياه والموارد ذات الصلة ذات تأثير مهم . أولاً، أنها تؤثر سلباً على رفاهية النساء والفتيات، وفرص عملهن ونواتجهن في سوق العمل، وأدوارهن الأوسع داخل المنزل والمجتمع المحلي ما لم يتم اتخاذ تدابير محددة وموجهة جيدا. وثانيا، إنها تحول باستمرار دون أن يحقق المجتمع الأفريقي كامل إمكاناته.

حاء) حان الآن وقت التحرك، وتوسيع الفرص الاقتصادية وفرص العمل. ولايمكن التهوين من الحاجة الماسة والملحة إلى تبني مفهوم الأمن البيئي بشكل كامل.

8. عناصر البرنامج

الف) يركز البرنامج على التغلب على التحديات التي تعوق جهود أفريقيا لضمان الأمن المائي والغذائي وأمن الطاقة، وفي المقابل، يضطلع البرنامج بدور هام في الجهود العالمية لتوفير الأمن البيئي اللازم لمعالجة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء **الهجرة، والنزوح والأمن الإقليمي والوطني**. ويتم تنظيمه في ثلاثة عناصر هي:

1) تحفيز الاستثمارات في هدف التنمية المستدامة للتكيف مع تغير المناخ من أجل النمو الشامل، والوظائف والتصنيع (أمن المياه). وتركز الأنشطة في إطار هذا العنصر على (أ) الاستفادة من الدعم السياسي والتمويل المبتكر و(ب) تعميم التكيف مع تغير المناخ، ونوع الجنس، والشباب والادماج الاجتماعي في عمليات تخطيط التنمية.
2) تعبئة الشراكات المبتكرة لإدارة المياه والاستثمار، مع التركيز على ما يلي: (أ) تعزيز إدارة المياه على المستويات الإقليمية، والعابرة للحدود والوطنية؛ (ب) تسهيل التحليل الاجتماعي - الاقتصادي المتكامل النابع من البلدان لتحديد تكاليف ومنافع تحسين أمن المياه؛ (ج) ربط الاستعداد للاستثمار بأرقام قياسية.

3) الإسراع في إعداد المشروع، الذي يحتوي على العناصر الفرعية التالية: أ) دعم إعداد مشروعات قابلة للتمويل تتضمن مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، الصلة بين المياه والغذاء والطاقة ونهج الإدارة المتكاملة للمياه الحضرية، ب) الإسراع في إعداد المشروعات من خلال تعزيز إدارة المعاملات وتنمية القدرات والمعرفة وإدارة المعاملات، (ج) تنسيق البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه، ورصده، وتقييمه والتعلم التجريبي.

9. **النتائج المستهدفة:**

الف) النتائج المتوقعة هي:

1) تعزيز دراسة الجدوى من أجل الاستثمار في أمن المياه والصرف الصحي المستدام، وإبراز أهمية المياه كعامل نجاح للنمو الاقتصادي والتحول في أفريقيا،
2) التعجيل بتوفير البنية التحتية الحيوية للمياه، ومعالجة الترابط بين نظم الطاقة والمياه والغذاء وتلبية احتياجات قطاعات النمو المعتمدة على المياه والفقراء،
3) إدماج أمن المياه والتكيف مع تغير المناخ في خطط التنمية الإقليمية والوطنية،
4) الإسراع بإعداد المشاريع القابلة للتمويل وإزالة المعوقات ذات الصلة بإدارة المعاملات في المشاريع المتوقفة،
5) إقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص فضلا عن تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية لتحسين إدارة المياه وإدارة المعرفة.

ثالثا. الحوكمة والمساءلة:

10. يناصر الأعضاء الأفريقيون الثلاثة للفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه (موريشيوس، السنغال وجنوب إفريقيا) هذه المبادرة التي ستنفذ تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. سوف توفر أجهزة الاتحاد الأفريقي وهياكلها ومؤسساتها القيادة والتوجيه السياسيين لتعزيز أهداف المبادرة التي تتمثل في ضمان الاستثمار المتناسب لضمان أمن المياه والصرف الصحي المستدام للجميع باعتباره عنصرا حيويا في الجهود الرامية إلى تحقيق النمو والتحول الاقتصادي الشامل.

11. **ترتيبات التمويل والتنفيذ**

الف) تبحث ترتيبات التنفيذ المبدأ الفرعي وتسمح، عند الاقتضاء، باستخدام الأنظمة على الصعيد الوطني وعلى مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية و/ أو منظمات أحواض الأنهار والبحيرات. وتقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من الشراكة العالمية للمياه، بإنشاء وتنسيق آلية لتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشركاء التنفيذيين الإقليميين. ويتم تشجيع الشركاء السياديين وغير السياديين للاتحاد الأفريقي، وكذلك الشركاء الثنائيين، والتمويليين والإنمائيين الذين يدعمون قطاع المياه في إفريقيا على دعم تنفيذ البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه.

باء) تطبق الإجراءات الحالية لتنفيذ الاستثمارات على الصعيد الوطني في قطاع المياه والصرف الصحي لتنفيذ جميع الأنشطة ذات الصلة في الدول الأعضاء. ويعتمد تنسيق عمليات تنفيذ التدخلات ذات الأولوية ذات الطبيعة الإقليمية / العابرة للحدود على الآليات المعمول بها في مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجلس الأفريقي الوزاري للمياه، والنيباد، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات أحواض الأنهار والبحيرات.

جيم) تطبق المناهج التشاركية لوضع، عند الإقتضاء، العناصر الفردية للبرامج و/أو المشاريع التي يتم صقلها على نحو مناسب ويُدار تنفيذها من خلال ترتيب أو أكثر من الترتيبات التالية:

1) تبسيط التدخلات في البرامج الوطنية لتنفيذ أنشطة المياه، والأغذية، والطاقة والبيئة من قبل الوزارات و/أو الإدارات المسؤولة؛
2) إقامة برامج ثنائية ومتعددة الأطراف للشركاء الإنمائيين على مستوى الدول الأعضاء أو على المستوى الإقليمي؛
3) إشراك القطاع الخاص من خلال الاستثمارات المباشرة و/ أو مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات لدعم تنسيق البرامج والأنشطة على المستوى المجتمعي، و
4) التعبئة الاجتماعية للعمل المجتمعي لضمان تأثير التدخلات على المستوى الشعبي واستدامة النتائج.

دال) خلال مدة تنفيذ البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه، تعقد الدول الأعضاء المناصرة للمبادرة - بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة النيباد، والمجلس الأفريقي الوزاري للمياه، والشراكة العالمية للمياه، والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي - اجتماع مائدة مستديرة مخصص للاستثمار بشكل منتظم. وتجمع المائدة المستديرة معا الدول الأعضاء، والقطاع الخاص، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، و/ أو مكاتب الاتصال الإقليمية، وشركاء التمويل والشركاء المنفذين الثنائيين لاستعراض التقدم المحرز، والالتزامات من أجل التمويل ومسؤوليات التنفيذ في إطار البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه.

12. **الآثار المالية**

الف) في ضوء ما تقدم، وبالقدر الذي تقوم فيه مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد بتعبئة ومساعدة الدول الأعضاء على وضع برامج أنشطة فردية لتنفيذها في إطار البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه، فإن مخصصات الميزانية الحالية لتسهيل تنفيذ إعلان شرم الشيخ ومشاريع المياه العابرة للحدود ذات الأولوية في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا ستكون كافية للسنة المالية 2019 . وسقوم شركاء الدعم بتعبئة مواردهم الخاصة.

باء) تُعرض العناصر المفصلة للبرامج، وترتيبات التمويل والتنفيذ فضلا عن استراتيجيات تعبئة الموارد على المؤتمر لبحثها في إطار التقرير المرحلي للبرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه المزمع عقده في يناير 2020.

13. **الآثار القانونية**

الف) بينما المطلوب هو أن تشارك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي في تنفيذ البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه، وأن لا يُدخر جهدا لجلب منافع تنفيذ البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، فإن مصادقة مؤتمر الاتحاد الأفريقي هذا البرنامج يعد تعبيرا غير ملزم عن النية الحالية للدول الأعضاء في إعادة تنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق الرؤية الأفريقية للمياه 2025. ولايقصد من أي شيء محدد أو يشار إليه في وثائق البرنامج أن يكون ملزماً قانونياً للدول الأعضاء، ولا أن ينشئ أدلة أو ينطوي على أي عقد أو التزام بالدخول في أي اتفاق أو التزام بالتفاوض. وتكون مشاركة الدول الأعضاء في تنفيذ البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه على أساس طوعي.

14. **الرصد والتقييم وتقديم التقارير**

الف) تشكل الأنظمة المتطورة لجمع المعلومات المطلوبة لتقديم تقارير عن التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه، العناصر المتكاملة في ترتيبات الإدارة والمساءلة في البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه على مختلف مستويات التنفيذ. وكخطوة أولى، سيقوم الشركاء المتعاونون بمراجعة وضمان توسيع نطاق مؤشرات نظام رصد وتقييم قطاع المياه والصرف الصحي الإفريقي لتتبع تنفيذ البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه. ونتيجة لذلك، يتم الإبلاغ عن نتائج تنفيذ البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه في إطار تقرير قطاع المياه والصرف الصحي الأفريقي إلى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

رابعا. خارطة الطريق والانجازات الرئيسية

جيم) ترد في الجدول أدناه الخطوات الرئيسية والأنشطة المقترحة للبرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه على المدى القصير:

#	النشاط	تاريخ الانتهاء المستهدف
ألف)	المشاركة مع وكالة التنسيق للنيباد والدول الأعضاء المعنية في إعداد برنامج من أجل تنشيط تنفيذ المشاريع المائية الخاصة ببرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا	30 يناير 2019
باء)	إحاطة المؤتمر بنتائج الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه والبرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه من قبل الأعضاء الأفريقيين للفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه	11 فبراير 2019
جيم)	إشراك الدول الأعضاء والشركاء المحتملين في التمويل / الاستثمار والتنفيذ في تحديد الأولويات وإعداد أنشطة البرامج وتحديد التكاليف	يناير- ديسمبر 2019
دال)	تقديم تقرير مرحلي وحشد الموارد خلال مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي	يونيو/يوليو 2019
هاء)	إقامة حدث ترويجي للبرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه في الأسبوع العالمي للمياه في ستوكهولم	أغسطس 2019
واو)	إقامة حدث جانبي لإشراك الشركاء العالميين للبرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه تستضيفه موريشيوس، السنغال وجنوب أفريقيا على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة	سبتمبر 2019
جيم)	تقديم تقرير مرحلي إلى قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي وإقامة حدث جانبي لتبعئة الموارد	يناير 2020
حاء)	عقد اجتماع افتتاحي للمائدة المستديرة للبرنامج الأفريقي للاستثمار في التنمية وتوقيع اتفاقيات تمويل المرحلة الأولى من البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه بين مجموعة مستثمرين في البرنامج والفريق الأولي الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي	سيتم تحديده فيما بعد 2020
طاء)	بدء الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للبنك الأفريقي للتنمية 2020 بشأن إنشاء الصندوق الأفريقي لضمان الاستثمار في المياه	مايو 2020
ياء)	تقييم البرنامج ومراجعته	يوليو 2020

خامسا. الخاتمة

دال) يؤدي البرنامج الأفريقي المقترح للاستثمار في المياه إلى تنشيط الأنشطة الجارية لأوساط مجتمع المياه في أفريقيا لتحقيق الرؤية الأفريقية للمياه 2025 وتعزيز الإنجازات التي تحققت حتى تاريخ هذه التدخلات. ومن شأن المبادرة أن تحفز التدخلات الجارية من خلال نهج يؤكد الترابط بين احتياجات قطاعات النمو الانتاجية التي تعتمد على المياه وتوفير البنية التحتية الطبيعية والمبنية للمياه لتلبية تلك الاحتياجات.

هاء) يتمثل الهدف العام في تعزيز أمن المياه والصرف الصحي المستدام ومن ثم - تسهيل التصنيع، وتوفير فرص العمل، والتنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال - من بين أمور أخرى - التحليل الاقتصادي وإدارة المعاملات الخاصة بالاستثمارات الحساسة التي تراعي النوع الاجتماعي نحو تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ***ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتها على نحو مستدام.***

واو) يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الستة وغيرها من الأهداف المتعلقة بالمياه جهودًا منسقة وموحدة لجميع أصحاب المصلحة من خلال آليات مختلفة. ولدعم هذه الجهود، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة من ***2018 إلى 2028 العقد الدولي للعمل: "المياه من أجل التنمية المستدامة"*** ، وحثت الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على استخدامه كمنبر للحوار حول السياسات، وتبادل أفضل الممارسات وبناء الشراكات لمعالجة قضايا المياه على جميع المستويات. بالإضافة إلى ذلك، تُتشجع الحكومات على أن تكرس كل عام من عقد عمل المياه لقضية تعزز تنفيذ توصيات الوثيقة الختامية للفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه، التي تشمل إطلاق البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه وتنفيذه.

زاي) حان الوقت أيضا لتكريس الاهتمام السياسي المتناسب لحيوية الاستثمار في الأنشطة لضمان أمن المياه والصرف الصحي المستدام. وتعتبر البيئة والموارد الطبيعية، ولا سيما المياه العذبة، بالغة الأهمية بالنسبة لإنتاجية قطاعات مثل الزراعة والصناعة ومصائد الأسماك، وبالتالي- إطلاق الإمكانات الإنمائية لأفريقيا فضلا عن استدامة النمو والتنمية. ويعد توافر المياه العذبة عاملاً حاسماً في إطار الجهود المبذولة لضمان الأمن الغذائي والطاقة وكذلك زيادة الإنتاج الصناعي. إن لجودة النظم الإيكولوجية للمياه العذبة تأثيرا مباشرا على رفاهية السكان وإنتاجيتهم، ومن ثم، على استدامة النمو الاقتصادي والتنمية على الصعيد الوطني. وبالتالي، تظل منافع الاستثمار في تحسين إدارة الموارد المائية والحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي واضحة ووثيقة الصلة.

(حاء) من ثم، سيقدم البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه السرد القائل بأن ***"الاستثمار في مجال المياه استثمار في فرص العمل"*** خاصة أن:

ألف) ثلاثا من أصل أربع وظائف تعتمد على المياه ،

باء) ما يصل إلى 80% من الأمراض التي تؤثر على إنتاجية القوى العاملة في أفريقيا يمكن أن تعزى إلى ضعف مستوى النظافة الصحية والصرف الصحي ،

جيم) ندرة المياه وتوقف إمداداتها يحدان من النمو الاقتصادي، وبالتالي من فرص العمل،

دال) **ندرة المياه (التي تتفاقم بفعل تغير المناخ) تعد عاملا مساهما في الهجرة**، و

هاء) الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضراراً يعزز فرص الوظائف اللائقة.

سادسا. التوصية

للمضي قدما، يطلب إلى المؤتمر القيام بما يلي:

الف) المصادقة على البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه لتحويل وتحسين آفاق أمن المياه والصرف الصحي المستدام لضمان الأمن المائي والغذائي وأمن الطاقة والاضطلاع بدور تحويلي لطموحات

أفريقيا من أجل توسيع الفرص الاقتصادية للفقراء والحد من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والحوكمة الكامنة وراء البطالة، الهجرة، النزوح والأمن الإقليمي والوطني.

باء) إطلاق المبادرة وتشجيع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تنفيذ البرنامج الأفريقي للاستثمار في أفريقيا كوسيلة لتشجيع القيادة اللازمة على مناصرة طريقة شاملة، ومتكاملة وتعاونية لتنمية الموارد المائية وإدارتها، وتحسين الخدمات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن المخاطر المناخية كوسيلة للتخفيف من حدة الفقر وضمان التنمية المستدامة.

جيم) الإحاطة بإطلاق العقد الدولي للعمل: "المياه من أجل التنمية المستدامة" 2018-2028، واعتماد "المياه من أجل النمو الاقتصادي والتحول" باعتباره موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2021، و

دال) تعيين فخامة الرئيس سيريل رامافوزا جمهورية جنوب أفريقيا مناصرا لتنفيذ البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه فضلا عن توفير القيادة والإلهام للتعجيل بتحقيق أهداف المياه والصرف الصحي في أفريقيا. وسيقدم عرضا مستكملا دوريا للمؤتمر بشأن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج.

(مشروع)
مقرر بشأن البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه لتنشيط تنفيذ
إعلان شرم الشيخ للتعجيل بأهداف المياه والصرف الصحي في أفريقيا

إن المؤتمر:

1. **يحيط علماً** بالتقرير وبالإحاطة بشأن نتائج الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه التابع للأمم المتحدة والبنك الدولي؛
2. **يقر** بقيادة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس البنك الدولي في تكليف الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه بصياغة خطة العمل بشأن المياه لمواجهة التحدي المتمثل في اقتراب أزمة عالمية للمياه.
3. **يثني** على الأعضاء الأفريقيين الثلاثة للفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه: جمهورية موريشيوس - بصفتها الرئيس المشارك للفريق، وجمهورية السنغال وجمهورية جنوب أفريقيا لتنفيذ تطلعات أفريقيا من خلال البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه من أجل تنشيط الجهود الجارية لتفعيل الرؤية الأفريقية للمياه 2025؛ وتحقيق التزامات إعلان شرم الشيخ ((Assembly/AU/Decl.1(XI))، فضلا عن أهداف أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، والأولويات الخمس للبنك الأفريقي للتنمية، وأجندة التنمية المستدامة 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.
4. **يثني** كذلك على الشراكة العالمية للمياه لتقديم الدعم للأعضاء الأفريقيين الثلاثة للفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه في مجال صياغة البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه، بالتعاون مع اللجنة الفرعية القطاعية المعنية بالمياه والصرف الصحي التابعة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة، التنمية الريفية، المياه والبيئة، والبنك الأفريقي للتنمية والمرفق الأفريقي للمياه.
5. **يؤيد** البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه في القيام بتحويل التوقعات الاستثمارية لأمن المياه والصرف الصحي المستدام لضمان الأمن المائي والغذائي وأمن الطاقة وتحسينها والاضطلاع بدور تحويلي في طموحات أفريقيا من أجل توسيع الفرص الاقتصادية للفقراء والحد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحوكمة الكامنة وراء البطالة، والهجرة، والنزوح، والأمن الإقليمي والوطني،
6. **يحيط علماً** بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان 2018-2028 عقدا دوليا "للمياه من أجل التنمية المستدامة"،
7. **يحيط علما كذلك** بالقرار التاريخي للمجلس العالمي للمياه باستضافة المنتدى العالمي للمياه 2021 في داكار، السنغال، **ويعتمد** "المياه من أجل النمو الاقتصادي والتحول" باعتبارها موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2021.
8. **يعّين** فخامة السيد سيريل رامافوسا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا كمناصر لتنفيذ البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه، ومصدر لتوفير القيادة والإلهام للتعجيل بتحقيق أهداف المياه والصرف الصحي في أفريقيا، وتقديم تقارير منتظمة إلى المؤتمر بشأن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج؛
9. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم، بدعم من الشراكة العالمية للمياه وبالتعاون مع اللجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، ووكالة التنسيق للنيباد، والبنك الإفريقي للتنمية، والرؤية الأفريقية للمياه، والبنك الدولي، وشركاء آخرين والقطاع الخاص، بتسهيل تنفيذ البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بهدف عام يتمثل في تعزيز توفير فرص العمل من خلال الاستثمارات المراعية للجنسين في مجال أمن المياه، والتصنيع، والتنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ.

10. **يحث** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تنفيذ البرنامج الأفريقي للاستثمار في المياه **باعتباره وسيلة لحشد القيادة اللازمة لمناصرة طريقة شاملة، وجامعة وتعاونية لتطوير الموارد المائية وإدارتها،** وتحسين الخدمات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وتعزيز القدرة على مقاومة الصدمات الناجمة عن المخاطر المناخية كوسيلة لتخفيف حدة الفقر وضمان التنمية المستدامة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository http://archives.au.int

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2019-02-07

Report of the African members of the united nations high level panel on water – the republic of Mauritius; the republic of Senegal; and the republic of South Africa on Motivating Effective Action; and Advocating for Innovation, Partnerships, Investment and Implementation of Initiatives to ensure Water Security; Expand Economic Opportunities; Enhance Job Creation and Curtail the Social Economic Factors underlying Unemployment, Migration and Displacement

Africa Union

African Union

https://archives.au.int/handle/123456789/6496

Downloaded from African Union Common Repository